المتغير الاقتصادي
وتطور العلاقات الأمريكية - الصينية
بعد العام ٢٠١٧

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

محمد حميد أحمد حسين

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية / العلاقات الدوليّة

بإشراف:

الأستاذ الدكتور

محمد ياس خضير

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ
و لا تعثوا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الشعراء: الآية ١٨٣)

الإهداء

إلى/ **روح والديّ**، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، الذي كان حضوره في وجداني مصدر قوةٍ وإلهام، ولا تزال ذكراه الطيبة نبراساً يضيء دربي.

إلى/ **والدتي العزيزة**، أطال الله في عمرها، التي كانت ولا تزال سندي الأول ودعائي الدائم، وبصبرها ومحبتها كان لهذه الرحلة أن تكتمل.

إلى/ **أخوتي**، عمر وعبدالرحمن أشدُّ بهم أزري.

إلى/ **زوجتي**، التي وقفت إلى جانبي بكل إخلاص ودعم، وكانت عوناً لي في إنجاز هذا العمل.

إلى/ **أبنائي الأحبة**، الذين كانوا مصدر الأمل والدافع لمواصلة الطريق.

إلى/ **عائلتي الكريمة جميعاً**، الذين غمروني بالمحبة والتشجيع.

أُهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا ووفاءً

الباحث

الشكر والعرفان

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، لما قدمه ليّ من توجيه علميّ كريم ومتابعة دقيقة ونصائح قيمة أسهمت في إنجاز هذه الرسالة، فكان لدعمه العلميّ، والأكاديميّ الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا، وإلى أساتذة المعهد الكرام، لما بذلوه من جهود علمية مخلصة في سبيل إغناء مسيرتنا العلمية وتعزيز معارفنا أثناء مدة الدراسة.

وأعبر عن خالص امتناني إلى قسم العلوم السياسية لما وفره من بيئة علمية رصينة أسهمت في تطوير البحث والدراسة.

كما لا يفوتني أنّ أتقدم بالشكر والتقدير إلى الزملاء والأصدقاء في مرحلة الدراسة التحضيرية للماجستير، لما جمعنا من تعاون وتبادل علمي وروح الزمالة الطيبة التي كان لها الأثر الطيب في هذه المرحلة.

ولكل من قدم لي عوناً أو كلمة تشجيع، أو نصيحة صادقة، أتقدم بوافر الشكر والتقدير

الباحث

المستخلص باللغة العربية

تتناول هذه الدراسة أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية–الصينية بعد عام ٢٠١٧، في سياق التحولات التي شهدها الاقتصاد الدوليّ خلال العقد الأخير، إذ أصبحت التجارة الدوليّة والتكنولوجيا

المتقدمة وسلاسل القيمة العالمية عناصر رئيسة في تشكيل موازين القوة بين الدول الكبرى، وتكتسب هذه العلاقات أهمية خاصة نتيجة الوزن الاقتصادي الكبير الذي يمثله الاقتصادان الأمريكي، والصيني في بُنية الاقتصاد العالمي، إذ يشكلان محوراً أساسياً في حركة التجارة الدوليّة، والاستثمار، والتطور التكنولوجي، كما يرتبط تفاعلهما الاقتصادي بتغييرات واسعة في توزيع الإنتاج الصناعي العالمي وفي مسارات النمو الاقتصادي الدوليّ، وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين خلال العقود السابقة توسعاً ملحوظاً في حجم التجارة والاستثمار والتكامل الإنتاجي، الأمر الذي أسهم في ترسيخ درجة عالية من الترابط داخل سلاسل الإنتاج العالمية، وقد أدّى هذا التشابك إلى نشوء شبكة واسعة من التبادل الاقتصادي بين البلدين، شملت التجارة في السلع الصناعية، والتكنولوجية والاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وفي ظل هذا الترابط أصبحت العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الصينية أحد أهم مكونات النظام الاقتصادي الدوليّ، لما لها من تأثير مباشر في حركة التجارة العالمية وفي توزيع مراكز الإنتاج الصناعي.

وشهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات ملموسة في بُنية الاقتصاد العالمي ارتبطت بتسارع النمو الاقتصادي الصيني وتوسع قدراته الصناعية والتكنولوجية، الأمر الذي انعكس في اتساع دور الصين في التجارة الدوليّة وفي سلاسل القيمة الصناعية المتقدمة، وقد أسهم هذا التطور في انتقال الصين تدريجياً إلى موقع أكثر تقدماً في الاقتصاد العالمي، مع توسع صادراتها الصناعية والتكنولوجية وارتفاع مستويات الاستثمار في البحث العلمي والابتكار الصناعي، وفي المقابل اتجهت الولايات المتحدة إلى تعزيز سياساتها الصناعية والتكنولوجية بهدف دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وهو ما أضفى بعداً جديداً على طبيعة التفاعل الاقتصادي بين البلدين.

وجاءت مرحلة ما بعد عام ٢٠١٧ لتشكل نقطة تحول واضحة في مسار العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الصينية، إذ شهدت هذه المرحلة تصاعد الإجراءات التجارية المتبادلة واتساع نطاق السياسات الاقتصادية المرتبطة بحماية الصناعات الوطنية وتعزيز القدرات التكنولوجية، وقد تجسد ذلك في اندلاع الحرب التجارية بين البلدين عام ٢٠١٨، التي شملت فرض تعريفات جمركية متبادلة على نطاق واسع من السلع الصناعية والتجارية، وأسهمت هذه الإجراءات في إحداث تغييرات ملموسة في أنماط التجارة الثنائية وفي حركة الاستثمار الصناعي، كما انعكست آثارها في إعادة توجيه بعض سلاسل الإمداد العالمية نحو مراكز إنتاج جديدة، ومع تطور النزاع التجاري بين الطرفين أخذ التنافس الاقتصادي طابعاً أكثر تعقيداً نتيجة انتقاله إلى مجالات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الرقمية، لاسيما في قطاعات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والتقنيات المرتبطة بالبُنية الرقمية العالمية، وقد أدى هذا التطور إلى توسيع نطاق التنافس ليشمل التحكم في

التقنيات المتقدمة وسلاسل الإنتاج التكنولوجي، وهو ما منح التفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين بعداً استراتيجياً يتجاوز إطار السياسات التجارية التقليدية.

كما انعكست هذه التطورات في إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية وفي بروز اتجاهات متزايدة نحو تنويع مصادر الإنتاج الصناعي وتقليل الاعتماد على مراكز إنتاج محددة، وقد أسهمت هذه التحولات في انتقال بعض الأنشطة الصناعية إلى مناطق جديدة من العالم، الأمر الذي أوجد تغييرات في خريطة الإنتاج العالمي وفي توزيع الاستثمارات الصناعية، ونتيجة لذلك أصبحت العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الصينية ترتبط بصورة وثيقة بالتحولات الأوسع في الاقتصاد الدوليّ وبإعادة تنظيم شبكات التجارة والإنتاج العالمية.

ومن ثم لا تقتصر آثار التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين على المجال التجاري فحسب، إنما تمتد إلى التوازنات الاستراتيجية في النظام الدوليّ، إذ يرتبط الاقتصاد بالتكنولوجيا والصناعة والابتكار في تشكيل القدرة الشاملة للدول، وقد أدى هذا التداخل إلى ظهور أنماط جديدة من التفاعل الدوليّ تجمع بين التنافس الاقتصادي والتعاون الانتقائي في بعض المجالات المرتبطة بالطاقة، والتجارة، والخدمات، الأمر الذي يعكس الطبيعة المركبة للعلاقات بين القوتين في المرحلة المعاصرة، في ضوء ذلك تسعى الدراسة إلى تحليل دور المتغير الاقتصادي في تفسير التحولات التي شهدتها العلاقات الأمريكية–الصينية بعد عام ٢٠١٧، من خلال دراسة مسارات التفاعل الاقتصادي بين الطرفين، وتحليل انعكاساتها في بنية التوازن الاقتصادي، والتكنولوجي داخل النظام الدوليّ، كما تسعى الدراسة إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية لهذه العلاقات في ظل التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالميّ، والتطورات المرتبطة بالتنافس الصناعي والتكنولوجي بين القوى الكبرى.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١–٧

الفصل الأول **الإطار المفاهيمي والتاريخي للعلاقات الاقتصادية الأمريكية – الصينية**	٨-٦٢
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمتغير والعلاقات الاقتصادية الدوليّة	٩-٣٣
المطلب الأول: المتغير في حقل العلاقات الدوليّة (المفهوم والأنماط)	١٠-٢٦
المطلب الثاني: مفهوم العلاقات الدوليّة والعلاقات الاقتصادية الدوليّة	٢٧-٣٣
المبحث الثاني: المسار التاريخي للعلاقات الأمريكية – الصينية (٢٠٠١-٢٠١٧)	٣٤-٦٢
المطلب الأول: العلاقات الأمريكية – الصينية ٢٠٠٢- ٢٠١٢ (الحوار والانفتاح الاقتصادي)	٣٤-٤٥
المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية – الصينية ٢٠١٢-٢٠١٧ (من الانفتاح إلى التنافس)	٤٦-٦٢
الفصل الثاني **المتغيرات المؤثرة في العلاقات الأمريكية – الصينية**	٦٣-١٠٩
المبحث الأول: المتغيرات البنيوية الداخلية المؤثرة في العلاقات الصينية – الأمريكية	٦٤-٨٩
المطلب الأول: المتغيرات الداخلية الأمريكية	٦٤-٧٧
المطلب الثاني: المتغيرات الداخلية للصين	٧٧-٨٩
المبحث الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في العلاقات الأمريكية- الصينية	٩٠-١٠٩
المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات الأمريكية – الصينية	٩٠-١٠١
المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في العلاقات الأمريكية – الصينية (نماذج مختارة)	١٠٢-١٠٩
الفصل الثالث **مسارات التفاعل الاقتصادي الأمريكي – الصيني بعد عام ٢٠١٧ وآفاقه المستقبلية**	١١٠-١٦٥
المبحث الأول: تحولات التنافس الاقتصادي–التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين	١١١-١٤٠
المطلب الأول: الحرب التجارية وإعادة تعريف أدوات الضغط الاقتصادي	١١١-١٢٣

المطلب الثاني: التطور البنيوي لأدوات الضغط الاقتصادي في التنافس الأمريكي–الصيني (التعريفات الجمركية، حرب الرقائق، سلاسل القيمة)	**١٢٣–١٤٠**
المبحث الثاني: انعكاسات المتغير الاقتصادي على التوازن الاستراتيجي وآفاق العلاقة المستقبلية	**١٤١–١٦٥**
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية، والأمنية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	**١٤١–١٥٧**
المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل العلاقات الأمريكية–الصينية	**١٥٨–١٦٥**
الخاتمة والاستنتاجات	**١٦٦–١٧٠**
المصادر	**١٧١–١٨٨**
ABSTRACT	**١٨٩–١٩١**

المقدمة

شهد النظام الاقتصادي الدوليّ خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة في طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والقوة داخل النظام الدوليّ، إذ أخذت التجارة الدوليّة، والاستثمار، والتكنولوجيا موقعاً مركزياً في تشكيل التوازنات الاستراتيجية بين الدول الكبرى، وفي هذا السياق تبرز العلاقات الأمريكية–الصينية بوصفها إحدى أكثر العلاقات الاقتصادية تأثيراً في بُنية الاقتصاد العالمي، نتيجة ما يتمتع به الاقتصادان من وزن إنتاجي وتجاري ومالي واسع، وما يرتبط بهما من شبكات معقدة من التبادل التجاري، وسلاسل الإنتاج العابرة للحدود. وقد تشكلت هذه العلاقة من خلال مسار طويل من التفاعل الاقتصادي الذي ارتبط بتوسع التجارة الثنائية وتكامل الأسواق والاستثمارات الصناعية، الأمر الذي أسهم في ترسيخ درجة مرتفعة من الترابط داخل بُنية الاقتصاد العالمي، ومع التحولات التي شهدها الاقتصاد الدوليّ خلال السنوات الأخيرة برز المتغير الاقتصادي بوصفه عاملاً تفسيرياً رئيساً في قراءة مسار العلاقات الأمريكية–الصينية، إذ تزايدت أهمية العوامل المرتبطة بالتجارة الدوليّة، وبُنية الإنتاج الصناعي، والقدرة التكنولوجية، وحجم الاستثمار في المعرفة والابتكار، في تحديد الموقع النسبي للدول داخل النظام الدوليّ وقد اقترنت هذه التحولات بتغييرات متسارعة في موازين القوة الاقتصادية العالمية، إذ توسع الدور الصناعي والتكنولوجي للصين بصورة لافتة، في سياق نمو اقتصادي متواصل وتكامل متزايد مع الأسواق العالمية، الأمر الذي أسهم في إعادة توزيع مراكز الثقل داخل الاقتصاد الدوليّ.

وفي هذا الإطار برزت مرحلة ما بعد عام ٢٠١٧ بوصفها مرحلة مفصلية في تطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، حيث ارتبطت هذه المرحلة بتحولات بُنيوية في طبيعة التفاعل الاقتصادي بين القوتين، فقد شهدت البيئة الاقتصادية الدوليّة تصاعداً في أدوات السياسة التجارية والصناعية، وتنامياً في دور التكنولوجيا المتقدمة والصناعات المعرفية في تحديد مستويات التفوق الاقتصادي، كما ارتبطت هذه المرحلة بتزايد أهمية القطاعات الصناعية المتقدمة مثل الصناعات الرقمية وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والطاقة الجديدة، وهي قطاعات تمثل مفاصل حيوية في سلاسل القيمة العالمية وفي تشكيل القدرة التنافسية للدول في الاقتصاد المعاصر، وقد تجسدت هذه التحولات بوضوح في مسار التفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين منذ عام ٢٠١٨، إذ دخلت العلاقات الاقتصادية الثنائية مرحلة جديدة اتسمت بتصاعد

الإجراءات الجمركية المتبادلة واتساع نطاق السياسات التجارية المرتبطة بحماية الصناعات الوطنية وإعادة تنظيم سلاسل الإمداد ومع تطور هذه المرحلة أخذت المنافسة الاقتصادية طابعاً أكثر تعقيداً نتيجة تداخلها مع مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والبُنية الرقمية العالمية، الأمر الذي أفضى إلى انتقال التنافس بين الطرفين إلى مستويات أعمق ترتبط بإدارة الابتكار الصناعي والتحكم في التقنيات المتقدمة وسلاسل الإنتاج العالمية.

وترافقت هذه التحولات مع توجهات اقتصادية جديدة لدى الطرفين، إذ اتجهت الولايات المتحدة إلى تعزيز سياسات التصنيع المتقدم وتوسيع الاستثمار في القطاعات التكنولوجية الاستراتيجية، في حين ركزت الصين على تطوير قاعدة صناعية متقدمة وتوسيع برامج الابتكار العلمي، والتكنولوجي وتعزيز دور الصناعات المعرفية في الاقتصاد الوطني، وقد أدى هذا التفاعل إلى بروز تحولات ملموسة في جغرافية الإنتاج الصناعي وفي توزيع مراكز الابتكار التكنولوجي داخل الاقتصاد العالمي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مسارات التجارة الدوليّة والاستثمار وسلاسل الإمداد، وقد اتخذت هذه التحولات الاقتصادية أبعاداً أوسع مع تصاعد مكانة التكنولوجيا المتقدمة في بُنية الاقتصاد العالمي، إذ ارتبطت القدرة الصناعية للدول بمدى امتلاكها منظومات الابتكار العلمي والتكنولوجي، وما يرتبط بذلك من قدرات إنتاجية في مجالات الصناعات الرقمية والحوسبة المتقدمة والأنظمة الصناعية الذكية وفي هذا السياق اكتسبت سلاسل القيمة العالمية دوراً محورياً في تنظيم عملية الإنتاج الدوليّ، إذ أصبحت الصناعات المعاصرة تقوم على توزيع مراحل الإنتاج عبر شبكة واسعة من الاقتصادات المتخصصة، بما يتيح تكاملاً إنتاجياً عابراً للحدود ويعزز من الترابط الاقتصادي بين الدول.

وقد انعكس هذا النمط من التنظيم الاقتصادي في العلاقات الأمريكية–الصينية التي ارتبطت بدرجة مرتفعة من التشابك داخل سلاسل الإنتاج العالمية، إذ اتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى توزيع عمليات التصميم والإنتاج والتجميع عبر مراكز صناعية متعددة، أسهمت الصين في إطارها بدور رئيس في عمليات التصنيع والتجميع الصناعي واسع النطاق، في حين احتفظ الاقتصاد الأمريكي بمكانة متقدمة في مجالات الابتكار التكنولوجي والخدمات المالية والبحث العلمي وقد أدى هذا التوزيع الوظيفي داخل الاقتصاد العالمي إلى نشوء علاقة اقتصادية مركبة

تجمع بين التعاون الإنتاجي والتنافس الصناعي، الأمر الذي منح العلاقات الاقتصادية بين البلدين طابعاً متشابكاً تتداخل فيه المصالح التجارية مع اعتبارات التفوق التكنولوجي.

ومن ثم برزت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بوصفها أحد أبرز مجالات التفاعل في الاقتصاد العالمي المعاصر، إذ تتقاطع فيها مسارات التجارة والاستثمار والابتكار التكنولوجي مع التحولات الأوسع في بُنية الاقتصاد الدوليّ وقد أسهم هذا التداخل في إضفاء طابع استراتيجي على التفاعل الاقتصادي بين القوتين، إذ أصبح الاقتصاد أحد المجالات الرئيسة التي تتجلى من خلالها التحولات في موازين القوة داخل النظام الدوليّ ويكتسب فهم وتحليل هذه التحولات أهمية خاصة في ضوء التغييرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما يرتبط بها من إعادة توزيع لمراكز الإنتاج والتكنولوجيا والتأثير الاقتصادي بين القوى الكبرى.

أولاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من موقع المتغير الاقتصادي في تفسير التحولات التي شهدتها العلاقات الأمريكية–الصينية وتطورها خلال السنوات الأخيرة، في ظل التداخل المتزايد بين الاقتصاد والتكنولوجيا وموازين القوة داخل النظام الدوليّ، وتتضح أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

١–بيان مفهوم المتغير في حقل العلاقات الدوليّة وأنماطه، ومفهوم العلاقات الدوليّة والعلاقات الاقتصادية الدوليّة.

٢– عرض المسار التاريخي للعلاقات الأمريكية – الصينية (٢٠٠١–٢٠١٧) من الحوار إلى الانفتاح إلى التنافس الى الصراع، ومدى ارتباط العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الصينية بإعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والتكنولوجية في النظام الدوليّ، وتأثيرها في بُنية الاقتصاد العالمي.

٣–دراسة وتحليل المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات الأمريكية – الصينية.

٤–دراسة تحولات التنافس الاقتصادي–التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين لاسيما الحرب التجارية وأدوات الضغط الاقتصادي ولاسيّما التعريفات الجمركية، وحرب الرقائق المتقدمة، سلاسل القيمة.

٥-استشراف مستقبل العلاقات الاقتصادية الأمريكية-الصينية في ظل التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي، وما يرتبط بها من تغييرات في قواعد التنافس التكنولوجي، والصناعي بين القوى الكبرى.

أولاً: أهداف الدراسة

١-الاسهام في تعميق الفهم العلمي للتحولات التي طرأت على مسار العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بعد عام ٢٠١٧، من خلال تحليل التفاعل بين التجارة الدوليّة والتكنولوجيا المتقدمة وسلاسل القيمة العالمية بوصفها عناصر مؤثرة في بُنية الاقتصاد الدوليّ المعاصر.

٢-تقديم إطار تفسيري لدور المتغير الاقتصادي في العلاقات الدوليّة، من خلال توظيفه في تحليل التنافس بين القوى الكبرى داخل النظام الدوليّ، بما يعزز الربط بين مفاهيم الاقتصاد السياسي الدوليّ والتحولات في موازين القوة العالمية.

٣-تهيئة دراسة تحليلية للتحولات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بعد عام ٢٠١٧.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تنبثق إشكالية الدراسة من التحولات التي طرأت على موقع المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية-الصينية بعد عام ٢٠١٧، وما ارتبط بها من انتقال التفاعل الاقتصادي بين القوتين نحو مستوى أكثر تعقيداً في ظل التداخل بين التجارة الدوليّة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد وموازين القوة داخل النظام الدوليّ، ويتمثل التساؤل الرئيس للدراسة في الآتي: كيف أسهم المتغير الاقتصادي في إعادة تشكيل مسار العلاقات الأمريكية-الصينية بعد عام ٢٠١٧ وانعكاساته في بُنية التوازن الاقتصادي والاستراتيجي في النظام الدوليّ؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١-ما الإطار النظري والتاريخي الذي يفسر دور المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية-الصينية؟

٢-ما طبيعة المتغيرات الاقتصادية البنيوية والداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيل مسار العلاقات الأمريكية-الصينية؟

٣-كيف انعكست التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بعد عام ٢٠١٧ في مسارات التفاعل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين.

٤-ماهي الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بعد العام ٢٠١٧ ؟

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنه إذا كانت طبيعة المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات الأمريكية-الصينية تؤدي الى التعاون فإن تلك العلاقات سوف تتطور إيجابياً وتعزز التعاون الدوليّ في المجال الاقتصادي، أما إذا كنت مخرجاتها تؤدي الى التنافس ومن ثم إلى الصراع فإن العلاقات بين الطرفين سوف تتراجع ويتراجع معها تفاعلات التعاون الدوليّ في المجال الاقتصادي وتظهر أساليب الحرب التجارية ووسائل الضغط الاقتصادي واضحة في الاستخدام ما يؤدي إلى التغيير في موازين القوى الاقتصادية الدوليّة ومكانتها.

وذلك لأن المتغير الاقتصادي يمثل أحد المحركات الرئيسة في إعادة تشكيل مسار العلاقات الأمريكية-الصينية بعد عام ٢٠١٧، في سياق تحولات أوسع في بُنية الاقتصاد العالمي، ويقترن ذلك بتزايد مركزية التجارة الدوليّة والتكنولوجيا المتقدمة وسلاسل القيمة العالمية في تحديد أنماط التفاعل بين القوتين، بما يفضي إلى انتقال العلاقة نحو نمط تفاعل يتداخل فيه الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع التنافس الصناعي والتكنولوجي في النظام الدوليّ المعاصر.

خامساً: حدود الدراسة

١. **الحدود الزمانية:** تمتد الحدود الزمانية للدراسة خلال المدة التي أعقبت عام ٢٠١٧، بوصفها مرحلة ارتبطت بتحولات ملموسة في مسار العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، وما رافقها من تطورات في السياسات التجارية والتكنولوجية وسلاسل الإمداد العالمية، وصولاً إلى السنوات الأخيرة من العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين التي شهدت استمرار التفاعل الاقتصادي والتكنولوجي بين القوتين من ضمن بيئة دولية متغيرة.

٢. **الحدود المكانية:** تنحصر الحدود المكانية للدراسة في تحليل العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية بوصفهما محورين رئيسين للتفاعل الاقتصادي في النظام الدوليّ، مع التطرق إلى بعض الأقاليم ذات الصلة المباشرة بهذا التفاعل، ولاسيما منطقة الإندو–باسيفيك وسلاسل الإمداد العالمية المرتبطة بالتجارة والتكنولوجيا، في سياق تفسير انعكاسات المتغير الاقتصادي في بنية العلاقات بين القوتين.

سادساً: مناهج الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تساعد في تحليل المتغير الاقتصادي وتفسير أثره في العلاقات الأمريكية–الصينية، إذ جرى توظيف المنهج التاريخي في تتبع تطور العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين ورصد التحولات التي طرأت على مسار التفاعل الاقتصادي بينهما، ولاسيما منذ العقدين الأخيرين وصولاً إلى التحولات التي أعقبت عام ٢٠١٧ كما جرى اعتماد المنهج الاستقرائي في وصف وتحليل ومتابعة الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الدوليّة وسلاسل الإمداد والتنافس التكنولوجي، وتحليل انعكاساتها في بُنية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين إلى جانب ذلك جرى الاستعانة بالمنهج الاستشرافي في استقراء الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية–الصينية من خلال تحليل المعطيات الاقتصادية والتكنولوجية الراهنة واستكشاف السيناريوهات المحتملة لمسار التفاعل الاقتصادي بين القوتين في المرحلة المقبلة.

سابعاً: هيكلية الدراسة

جاءت هيكلية الدراسة منسجمةً مع طبيعة موضوعها وإشكاليتها العلمية، إذ جرى تنظيمها في ثلاثة فصول رئيسة تسبقها مقدمة وتليها خاتمة تتضمن أبرز الاستنتاجات.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري والتاريخي للعلاقات الاقتصادية الأمريكية–الصينية، إذ يعالج في مبحثه الأول الإطار المفاهيمي للمتغير والعلاقات الاقتصادية الدوليّة من خلال توضيح مفهوم المتغير